بحث بعنوان :

أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية

*

The impact of credit risk on credit granting decisions in Libyan commercial banks

إعداد :

أ.شعبان محمد الجهاني

محاضر بقسم التمويل – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

SHAABAN MOHAMED SHAABAN MOHAMED

shaaban.eljehani@uob.edu.ly

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان بالمصـــارف التجارية الليبية، ولتحقيق هدف البحث فقد تم استخدم كلاً من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية، بينما تمثلت عينة البحث في الإدارات الموجودة في هذه المصارف وهي "الإدارة العليا وإدارة الامتثال وإدارة المخاطـــر وإدارة المراجعـــة الداخلية وإدارة الرقابة على المصارف بالمصـــرف المركـــزي"، وكانت مفردة البحث متمثلة في مدراء هذه الإدارات، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم اســتخدام البرامج الإحصـــائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" لاختبار البيانات إحصـــائياً، وقد تم اســـتخدام الأسـلوب الوصـفي والأسـلوب الاسـتنتاجي لتحليل البيانات واختبار فرضـيات البحث، وتَمثل الأسـلوب الوصـفي في الجداول التكرارية والنسـب المئوية بالإضـافة إلى المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة البحث وتفسير الإجابات المتعلقة بآراء عينة البحث، أما الأسلوب الاستنتاجي فقام على استخدام اختبار الإشارة "Sign Test" لاختبار فرضيات البحث.

حيث توصـــل البحث إلى نتائج مفادها أنه يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصـارف التجارية الليبية وعلاقته بعملية اتخاذ القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه، وقد كانت توصـيات البحث أنه ضـرورة الاهتمام وتوعية متخذي قرار منح الائتمان في المصـارف التجارية الليبية للمخاطر التي تنجم عن عملية اتخاذ القرار الائتماني وانعكاسـاتها السـلبية على الأداء المصـرفي، وأن يطلع متخذي قرار منح الائتمان على البحوث والدراســـات التي تمت في مجال عملية اتخاذ القرار الائتماني وعلاقته بالعوامل المؤثرة فيه لكي يكون أكثر إدراكاً لها وإلماماً بها ولآثارها على القرارات الاقتصـادية، وضـرورة توجيه اهتمام مانحي الائتمان نحو أهمية العوامل المؤثرة بعملية اتخاذ القرار وآثارها على القرار الائتماني وتنمية مهاراتهم في هذا المجال حتى يتمكنوا من اكتشـاف تلك العوامل بسـهولة وبالتالي يتسـنى لهم اتخاذ القرار المناسـب بشأن قبول أو رفض منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، السياسة الائتمانية، إدارة المخاطر.

Abstract

This study aims to identify the impact of credit risk on credit granting decision in Libyan commercial banks, To achieve the study's objective, both the inductive and deductive approaches were used, The study population represented Libyan commercial banks operating in the eastern region, while the study sample represented the departments in these banks, namely "Senior Management, Compliance Management, Risk Management, Internal Audit Management, and Banking Control Management at the Central Bank ". The study subject was the managers of these departments, A questionnaire was used to collect data to test the study hypotheses, The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to test data statistically, The descriptive and deductive methods were used to analyze the data and test the study hypotheses, The descriptive method was represented by frequency tables and percentages, in addition to arithmetic means and standard deviations to describe the characteristics of the study sample and interpret the answers related to the opinions of the study sample opinions, The deductive method was based on using the "The Sign Test" to test the study hypotheses. The study reached results indicating that credit risks have an impact on credit -granting decision in Libyan commercial banks, as well as their relationship to the credit decision - making process and the factors influencing it, The recommendations of this study included the need to raise the attention and awareness of credit - granting decision - makers in Libyan commercial banks about the risks arising from the credit decision - making process and their negative repercussions on banking performance, It also recommended that credit - granting decision - makers be informed of the research and studies conducted in the field of credit decision - making and its relationship to the factors influencing it, in order to be more aware of them and their impact on economic decisions, It also called for directing the attention of credit grantors to the importance of the factors influencing the decision - making process and their effects on credit decisions, and developing their skills in this area so that they can easily discover these factors, thus enabling them to make the appropriate decision regarding accepting or rejecting credit.

Keywords: bank credit, credit policy, risk management.

المقدمة:

يُعد النظام المصرفي من الركائز الأساسية لاستمرار وتطوير النشاط الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد شهدت العديد من دول العالم في العقود الأخيرة أزمات مالية ومصرفية متعددة، خصوصاً خلال القرن الماضي، حيث تلعب المصارف دوراً مهماً وحيوياً في التأثير على الاقتصاد العالمي، خاصة في القطاعات المالية والمصرفية لكافة الدول، لذلك بدأت إدارات المصارف حول العالم بإيلاء اهتمام متزايد بالمبادئ السليمة في منح الائتمان، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات ائتمانية واضحة وسليمة تهدف إلى الحد من مخاطر الائتمان.

تعتبر دراسة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان من أهم المعايير التي تأخذها إدارة الائتمان بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراً لمنحه الائتمان من عدمه، فالائتمان المصرفي أصبح من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تُؤدي إلى انهيارها (عيسى، 2004).

إن قرار منح الائتمان يعتبر من أخطر القرارات التي تقع على مسؤولية إدارات المصارف بشكل عام ومسؤول الائتمان المفاوض بشكل خاص، وذلك لما ينطوي على أخذ القرار من التزام مباشر من جانب المصرف تجاه عملائه، كما تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً مهماً في تحقيق أهداف المصارف التجارية حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المصارف، كما يساهم الائتمان بالنصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف (أبو خزانه، 2007).

أصبحت قرارات منح الائتمان المصرفي من القرارات التي تحتاج إلى دراسة دقيقة وتأني من قبل مسؤولي منح الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن اتخاذ قرارات منح الائتمان تكون مبنية على مبادئ ومعايير وأسس علمية مختلفة تؤدي إلى فعالية الجهاز المصرفي وتقلل من المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف، فالغرض من الائتمان الذي يدور حوله اتخاذ قرار المنح تحدد

طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها المصرف، كما يستند قبول المصـــرف لتقديم التمويل المطلوب على دراســـات متعددة لقياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف، والتي تختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل وما إذا كان تمويلاً قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل (أرشيد وجودة، 1999).

الدراسات السابقة:

يتم استعراض خلال هذا الجزء الدراسات السابقة التي تناولت متغيراً أو أكثر من متغيرات البحث والتي أجريت في نفس البيئة (المصارف) وهي:

دراسة الشيلخي (2012): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية الواجب أخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار الائتمان المصـــرفي في البنوك التجارية الأردنية، وأُجرِيت الدراســـة على مديري وموظفي الائتمان في هذه البنوك وعددهم "200 "موظف وموظفة، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج من أهـــمها الوضع المالي للزبون، والسمات الشخصية للزبـــون، ونمط السياسات الائتمانية للبنك، وأثبتت الدراسة أن أهم هذه العوامل الذي يأتي في المرتبة الأولى هو الوضع المالي للزبون، ومقدرته على السداد من خلال تحليل النسب المالية للزبون، أوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بوجوب طلب الضمانات الكافية من الزبائن لضمان التزامهم بالسداد في الأوقات المحددة.

دراسة كرار(2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، حيث اعتمدت على تصميم الباحث اســـتبانة وتطبيقها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بالبنك الزراعي الســـوداني، وبنك امـــدرمان الوطني وبنك الأسرة، توصلت الدراسة إلى عـــــدة نتائج أهمها تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل تحافظ على ســـلامة الأداء المالي للبنك، وأن العوامل الاجتماعيـــــة والاقتصـــادية لطالبي التمويل تعتبر من العناصـــر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل، على ضـــوء النتائج التي توصـــل إليها الباحث اقترح التوصيات التالية ضرورة العمل باستخدام مجموعة النسب المختارة لتقـــديم ورفع كفاءة الأداء المالي بالمصارف وعلى الإدارة العليا للمصرف الاهتمام بوضع استراتيجية واضحة للإدارة التمويل للحـــد من المخاطر ومراجعة الائتمان قبل منحه مما يؤدي إلى تفادي وقوع مخاطر التمويل المصرفي.

دراسة لبصير (2015): هدفت هذه الدراسة على تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية الجزائرية، وقد قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتتوصل لنتائج عدّيدة ومنها أن عملية الإقراض التي تقدمها البنوك هي المصدر الأول لربحيتها، القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي بالرغم من وجود الضمانات، وتبدأ عملية معالجة الخطر من عملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة الخطر، ويطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد، أوصت الدراسة بأن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستنداً إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

دراسة أبو شيخه (2016): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سمعة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أسلوب الحصر الشامل مقدارها "94 "موظفاً وموظفة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن سمعة العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل "طالب الائتمان "لترشيد السياسات الائتمانية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد نظام قضائي متخصص وفعال في المجالات المالية والمصرفية لفض النزاعات التي تكون المؤسسات المالية طرف فيها بحيث يعزز ذلك السياسات الائتمانية في البنوك، والتي تعطي أولوية كبيرة لسمعة طالب الائتمان مما يتيح لها منح مزيد من التسهيلات الائتمانية القائمة على تفضيل هذا المعيار وإعطاءه أولوية على غيره من المعايير الأخرى، بحيث ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني وعلى نمو الناتج المحلي من خلال زيادة عمليات الاستثمار.

دراسة أبو عيدة (2017): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال

الضفة الغربية في فلسطين ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة تحتوى على "30 "فقرة موزعة على "5 "مجالات أساسية لغرض جمع البيانات، حيث أخضعت هذه البيانات إلى عدد من الاختبارات الإحصائية، ومن أهم النتائج أن المصارف الإسلامية لا تقتصر في مفهومها على السمعة التجارية للعميل، بل يمتد ليشمل السمعة الأدبية والدينية، وكذلك أن المصارف الإسلامية تتبني سياسة ائتمانية تتضمن أسس وعوامل علمية بغرض تحقيق أعلى درجة من الكفاءة والفاعلية التي تحميها من مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية تركز بشكل أساسي على معرفة الغرض من التسهيلات ومدى مطابقة هذا الغرض مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للعمل المصرفي، والعوامل المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، ولكن الاختلاف الرئيسي بينهما كان يتعلق بالعوامل الخاصة بالضمانات من حيث شدة التركيز عليها، ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها أنه يجب على المصارف الإسلامية القيام بدراسة وافية لمدى مقدرة العميل على سداد التزاماته من خلال دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل، كما يجب أيضا أن تولي موضوع التركيزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية درجة أكبر من الاهتمام عند منح الائتمان، وذلك لتوزيع وتنويع المخاطر من ناحية أخرى.

دراسة مانع (2018): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير المخاطر الائتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض من خلال اختيار مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس أثر المخاطر الائتمانية على حجم الإقراض، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار مؤشرين يقيسان المخاطر الائتمانية المتمثلة في نسبة مخصصات الخسائر إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمال الأصول، وتم تحليل هذه النسب باستخدام بيانات بانل للتوصل إلى أفضل نموذج لكل من المؤشرين، وقد تم التوصل إلى عدّة نماذج، حيث أظهرت النتائج وجود أثر للمخاطر الائتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض وذلك لقوة قدرتها، كما أوصت الدراسة أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية مستنداً إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون.

دراسة محمـــــد مفلح (2018): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الضمانات التي يقدمها العميل المصرفي في قرار منح الائتمان الصادر عن المصرف، ولبيان ذلك تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية والمتمثلة ب "بنك سورية والخليج والبنك العربي والبنك الدولي للتجارة والتمويل وبنك بيبلوس وبنك بيمو السعودي الفرنسي"، حيث تم توزيع "32 "استبانة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرامج الإحصائيSPSS، في ظل افتراض عدم وجود أية علاقة ما بين الضمانات المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان وقرار منح الائتمان خلصت الدراسة إلى أن هناك دوراً هاماً ذو دلالة إحصائية لعامل الضمانات المقدمة من قبل العميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، كما أنه على الرغم من اعتماد المصـــارف عند منحها للائتمان على الضمانات المقدمة من قبل العميل وسلامة هذه الضمانات إلا أنها تعتمدها كمصدر احتياطي لسداد الائتمان وفوائده وليست مصدراً أساسياً.

دراسة بدارين (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي لكل من تسهيلات الشركات والأفراد في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي، حيث تم استخدام بيانات التسهيلات الثانوية المنشورة على بوابة سلطة النقد الفلسطينية، للتعرف على العوامل الرئيسية المحددة للقرار الائتماني، بعد توزيع استبانة على عينة عشوائية منتظمة مكونه من "100 "موظفاً من الإدارة العليا، والعاملين بقسم التسهيلات في البنوك التجارية العامل والمرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك بالإضافة إلى متغير المؤشرات المالية للعميل، ومتغير السمات الشخصية للعميل، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الثالثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، في ضوء النتائج أوصى الباحث التركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية وتحليلها، والاهتمام بالسمات الشخصية للعميل وسيرته الائتمانية، ومدى التزامه بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة، ووضع برامج متابعة للقروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض وعدم الاكتفاء بالدراسات الائتمانية للقرض.

دراسة الجهاني (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، وقد استخدام الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي لوصول إلى نتائج الدراسة، حيث أُجريت الدراسة على مجالس الإدارات والمدراء ولجان المراجعة ومدراء إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالإضافة إلى مدراء إدارات الفروع ورؤساء أقسام الائتمان بالفروع وكان عددهم "145" موظف وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها عدم إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة إلى ضرورة توعية متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للمخاطر التي تنجم عن ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي، وأن يطلع متخذي قرارات منح الائتمان على البحوث والدراسات التي تمت في مجال ممارسات إدارة الأرباح لكي يكون أكثر إدراكاً لها، ولآثارها على القرارات الاقتصادية، وضرورة توجيه اهتمام مانحي الائتمان نحو أهمية ممارسات إدارة الأرباح وآثارها على القرار الائتماني وتنمية مهاراتهم في هذا المجال حتى يتمكنوا من اكتشاف تلك الممارسات بسهولة وبالتالي يتسنى لهم اتخاذ القرار المناسب بشأن قبول أو رفض منح الائتمان.

دراسة السلوداى (2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ تحليل الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ولتحقيق ذلك طور الباحثان أداة لجمع البيانات اللازمة "استبانة "، وتم التحقق من صدقها وثباتها، ووزعت بعد ذلك على عينة بلغ حجمها "35 "موظفا من العاملين إدارة الائتمان في بنك فلسطين برام الله، أي ما نسبته "86% "من مجتمع الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر لأبعاد مجال تحليل مخاطر الائتمان الخمسة على الحد من المخاطرات الائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.06 / R2، واحتل بعد قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته المرتبة الأولى في أهمية إدارة تحليل الائتمان، تبعه على التوالي أبعاد كل من الضمانات المقدمة، ثم إجراءات الحماية، يليه في المرتبة الرابعة شخصية طالب الائتمان، كذلك بين التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات: نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة مدراء

الفروع وموظفي التسهيلات حول دور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في بنك فلسطين التجاري.

دراسة Samuel (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مخاطر الائتمان على المصارف التجارية في نيجيريا، من خلال دراسة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف باستخدام عينة من المصارف وجاءت النتائج بمثابة أساس لتوفير تدابير السياسة لمختلف أصحاب المصلحة حول كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تقليل مخاطر المصارف. وتظهر النتائج أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند 5% وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلباً بالربحية عند مستوى معنوية 5%. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء المصرف (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض)، وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية، كما تحتاج الإدارة إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل المصارف لضمان الاستخدام السليم للودائع وتعظيم الأرباح.

دراسة Zer(2017) : طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الامريكية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المعلوماتي لطالبي الائتمان ومخاطر عدم السداد في قيمة المصرف، وذلك من خلال تأثير النقص في المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني وعدم سداد المدينين لالتزاماتهم اتجاه المصارف في قيمة تلك المصارف، واعتمدت الدراسة في حساب قيمة المصرف على نموذج CAPM لتقييم قيمة الأصول ومؤشر ROA لمعرفة معدل الربحية التي حصل عليها الملاك. حيث بينت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير للقصور في المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني والمرتبطة بمخاطر عدم السداد على قمة المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد معايير للتأكد من صحة المعلومات وكفايتها التي ستبني عليها قرار الائتمان، بالإضافة إلى تبني المصرف سياسة ائتمان تجنبه المخاطر الائتمانية من خلال وضع استراتيجيات لمتابعة الحالات الائتمانية من لحظة دراسة طلبات الائتمان حتى عملية قيام العميل بالسداد.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات ذات الصلة هو تعدد متغيرات البحث حيث شمل على "الوضع المالي للعميل، نشاط العميل، بيئة العميل، سياسة المصرف الائتمانية، إجراءات الرقابة من المصرف المركزي"، بينما ركزت معظم تلك الدراسات على أثر الوضع المالي للعميل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى ذلك فقد تميز هذا البحث في كونه اعتمد على ركيزتين هامتين من ركائز هذا القرار وهما السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان ونمط السياسة الائتمانية لإدارة المصرف في البيئة الليبية، حيث اتبع البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي وهدف إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

مشكلة البحث:

يعد قرار منح الائتمان من القرارات المهمة التي توليها إدارات المصارف أهمية كبيرة باعتبار أن نتيجة اتخاذ مثل هذا القرار قد يترتب عليه مخاطر عند منحها للائتمان والمتمثلة في عدم قدرة العميل على السداد، وبناءً على ذلك فإن عملية منح الائتمان تعتمد بشكل أساسي على دراسة أوضاع العملاء قبل المنح وإمكانية تقديم القروض لهم في ضوء جملة من المتطلبات التي منها الملاءة المالية للعميل، والضمانات الكافية المقدمة عند طلب الحصول على الائتمان، وسمعة العميل طالب الائتمان، وقدرة العميل على السداد وغيرها من عوامل البيئة المحيطة.

ونظراً لمكانة عملية منح الائتمان في تحقيق إيراداً مهماً للمصارف فإنها في الوقت نفسه تنطوي على مخاطر متعددة، حيث كان لزاماً على متخذي القرار الائتماني التعرف على أنواع المخاطر الائتمانية وتأثيرها على عملية منح الائتمان.

عليه فإن هذا البحث يحاول التعرف إلى أثر مخاطر منح الائتمان وعلاقتها في عملية اتخاذ القرار الائتماني، ويمكن صياغة المشكلة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات البحث:

بعد الاستقراء والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك اتساقاً مع سؤال البحث فإن هذا البحث يقدم على أساس صحة الفرضية الرئيسية التالية:

"لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية".

ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضـــية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالوضـــع المالي للعميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضـية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالسمعة الشخصية للعميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضـــية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالضـــمانات التي يقدمها العميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضـــية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بنوع النشـــاط الذي يقوم به على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضـــية الفرعية الخامســـة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بإجراءات الرقابة من مصـــرف ليبيا المركزي على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية، حيث يهدف البحث بشكل فرعي على معرفة إجراءات وسياسات منح الائتمان المتبعة في المصـــارف التجارية الليبية، وكذلك أثر المخاطر التي تتعرض لها المصـــارف التجارية الليبية الناتجة من هذه الســـياســـات والإجراءات على متخذ قرار منح الائتمان، ومن خلال هذا الهدف الرئيســـي يقوم البحث على الأخذ في الاعتبار معرفة مدى إتباع المصـــارف التجارية الليبية للسياسات الائتمانية والمعايير الموضوعة وتأثيرها على قرارات منح الائتمان، ومدى التزام الجهات الطالبة للائتمان بهذه السياسات والمعايير، وأيضا التعرف على قدرات وخبرات متخذ القرار وتأثيرها على قرار منح الائتمان، كما يقوم على معرفة ودراسة وتحليل المشاكل العملية التي تواجه متخذ القرار عند منح الائتمان وبيان أثر هذه المشاكل على المصارف التجارية الليبية.

أهمية البحث:

الأهمية العملية: إثراء المكتبة بالبحوث العلمية المتخصصة في مجال الائتمان المصرفي كونه له دور هام على متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية كما أنها تمكن الإدارة من التعرف على السياسات والإجراءات ذات الكفاءة العالية نحو الأمان والاستقرار.

الأهمية العملية: تكمن أهمية هذا البحث في أهمية موضوع الائتمان المصرفي باعتباره من أكثر الاستثمارات جاذبية ومصدر هام لتحقيق العوائد للمصارف التجارية، ولذلك فمن المهم التعرف على المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان وأثر هذه المخاطر على طبيعة القرار الائتماني المتخذ مما يترتب عليه أثار اقتصادية واجتماعية لها دور في زيادة النمو الاقتصادي المحلي.

الإطار النظري للبحث:

القرار الائتماني السليم:

تقوم أي إدارة عند منح الائتمان المصرفي بتكوين رأي واضح عن العميل طالب الائتمان، وذلك من خلال دراسة جميع البيانات والمعلومات الخاصة به، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو عدمه، ويجب أن يكون هذا الائتمان موجهاً لغرض واضح ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل بما يتفق والسياسة الائتمانية للمصرف، ومقدار هذا الائتمان في حال اتخاذ قرار بمنح الائتمان، كذلك يجب أن تتناسب قيمة القرض مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للعميل المقترض، وأخيراً يجب التأكد من أن الذي يقوم باتخاذ القرار الائتماني تتوافر لديه المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

تناول العديد من المؤلفين عملية اتخاذ القرار في المنظمة بالتعريف والشرح والتحليل، فقد أود كل من (حنفي وأبو قحف، 1991، ص: 140) تعريفاً يتوافق وآراء أغلبية المؤلفين في هذا المجال، إذ أورداً أن عملية اتخاذ القرار هي "*عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة الأهداف خلال فترة زمنية معينة، في ضوء كل من البيئة الداخلية والخارجة والموارد المتاحة للمنظمة*".

حسب (طارق، 2007، ص: 443) فإن عملية اتخاذ القرار هي "*سلسلة من الخطوات التي تتضمن تحديد وتشخيص المشكلة، وطرح الحلول، وتقديم البدائل المختلفة من الحلول، واختيار البديل الملائم، وتنفيذ قرار الاختيار، وتقييم نتيجة القرار المتخذ*".

خصائص القرار الائتماني السليم:

بعد معرفة طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان لابد لنا من إيضاح خصائص القرار الائتماني السليم، حيث يتسم الإقراض السليم بعدد من الخصائص والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر، حيث يجب على متخذ القرار أن يسعى إلى توافرها في قراره، وأهم هذه الخصائص هي (غنيم، 1999):

1. **السيولة:** تعني خاصية السيولة في الائتمان الممنوح، إمكانية التصفية الذاتية للائتمان "كما في حال التسهيلات بضمان بضائع، والاعتمادات المستندية"، وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها، لذا يتعين على مانح الائتمان أن يتحقق من ذلك ومن سلامة استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله، كما يجب أن يتحقق من توافر مصدر محدد وواضح للسداد، ويقصد بسيولة القروض سرعة دوران القروض أي صغر الفترة الزمنية من تاريخ عقد القرض وحتى تاريخ استحقاقه.
2. **الربحية:** يجب على صانع القرار الائتماني أن يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراره الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الأخذ في الحسبان السياسة الائتمانية للمصرف فيما يتعمق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار الفائدة واجبة التطبيق، وقد تواجه صاحب القرار الائتماني عملية بذاتها قد لا تُمثل ربحية مقبولة إلا أن النظرة الشاملة لمجموع التسهيلات التي يمكن منحها للعميل والربحية العامة المتوقعة من مجمل نشاطه، ويمكن اعتبارها مبرراً لقبول تمويل هذه العملية على الرغم من عدم ربحيتها المباشرة أو الذاتية، كما ينبغي الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية الهامة للأرباح ومنها: مقابلة كافة أعباء المصرف والتزاماته الإدارية، وكذلك مقابلة المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف مثل مخاطر الائتمان المُتمثلة في عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم على الرغم من جميع الاحتياطيات المحيطة بعملية الإقراض، أو مخاطر التدهور في قيمة محفظة الاستثمارات المالية، كذلك فإن الأرباح تعد مؤشراً مهماً وضرورياً على حسن الإدارة وكفاءتها، وأيضاً تغطية حقوق أصحاب الموارد بالمصرف من عملاء ومصارف ومؤسسات أخرى.
3. **الأمان:** يقصد به تأكد المصرف من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيده على توافر السيولة، وأيضاً من المحافظة

على قدرة المصـــرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند طلبهم لودائعهم، والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض، واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في إدارة نشاطه.

4. **التنويع والانتشـار:** تُؤدي سـياسـة التنويع دوراً مهماً في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجها المصرف، فالإدارة المصرفية الناجحة يتعين عليها تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، أي ألا يتم منح الائتمان وتركزه في منطقة جغرافية معينة خوفاً من مخاطر الزلازل أو الآفات الصـــحية أو الكوارث الطبيعية الأخرى، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصـــادي معين أو عملاء بعينهم، فمثلاً: إذا حدث كسـاد في نشـاط ما فسـوف يرافقه رواج في نشـاط آخر وبالتالي سـوف تقل الخسائر أو المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وأيضـاً عدم التركيز على نوع معين من الضـمانات، لأن أي تقلب طارئ وغير متوقع في القيمة السـوقية لهذه الضـمانات فإن هذا يعني خسارة فادحة للمصرف في حال التركيز على ضمان معين وتدهور قيمته لاحقاً.

5. **الضمان:** يُعدّ الضمان الجيد عنصراً أساسياً في اتخاذ القرار الائتماني، حيث يصعب التغاضي عنه أو إهماله، حيث تعدّ خط الدفاع الأول للحالات الطارئة غير المتوقعة، أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، كما أنه يجب أن يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري، وعليه للتأكد من سلامته وصحته يجب توافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان لمقروض والتسهيلات التي قدمها المصرف (أنجرو، 2007).

العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي:

على المصـــارف أن تبحث عن الكفاءة في منح الائتمان وتوظيف الأموال لتحقق درجة من الأمان، وذلك بالمحافظة على أموال المودعين التي ائتمنت عليها وتحقيق العائد المناســـب على الاسـتثمار لأصـحاب الأموال "الملاك" (أرشـيد وجودة، 1999)، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمرتبطة بالعميل، وهذه العوامل هي:

1. **درجة السـيولة:** تتمثل في حجم الأموال التي يملكها المصـــرف حالياً وإمكانية اســـتخدامها، ومفهوم السيولة يعني إمكانية المصرف على مقابلة التزاماته، هذه الإمكانية مرتبطة أساساً بمدى استقرار الودائع، حيث إن إمكانية المصرف في اعتماد سياسة إقراضية شاملة ستكون محدودة إذا كانت الودائع مذبذبة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات

المودعين للسحب من ودائعهم من جهة، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع من جهة ثانية (حسين وحمود، 2008).

2. **القدرة المادية والبشـــرية التي يملكها المصـــرف:** تشـــمل الكفاءات الإدارية والخبرة الطويلة للموظفين على القيام بعملية منح الائتمان، حيث تزداد درجة الاســـتعداد على منح الائتمان من عدمه، كلما ازدادت قدرة المصرف المادية والبشرية التي يملكها (نصار، 2005).

3. **الهدف العام للمصرف:** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأساسي للمصارف، كما أن هناك أهداف أخرى تسعى المصارف إلى تحقيقها هي هدف السيولة والأمان والنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ولا يتم تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال إتباع ســياســة ائتمانية رشــيدة، ويراعى فيها شـروط الإقراض السـليم وجذب العملاء المتميزين والتقييم المسـتمر لأداء وسـياسـات المصـارف المنافسة بالسوق (جهاد، 2012).

4. **الاسـتراتيجية التي يتبعها المصـرف:** يؤثر نوع الاسـتراتيجية التي يتبعها المصـرف ويعمل في إطارها بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان، أي تساعده لمنح الائتمان أو عدم منحه.

5. **الحصـــة الســـوقية للمصـــرف:** يجب على المصـــارف تقديم تعاملات مميزة وفريدة لا تقدمها المصـارف الأخرى لكي تسعي المصـارف لزيادة حصـصـها السوقية، وتنقسم حصة المصرف في السـوق إلى حصـــة في التوظيف، والخدمات المصـــرفية، والإيداعات، والأموال المدارة لحســاب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار (الشيخلي، 2012).

الإطار الميداني البحث:

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضـــياتـه، تم اتبـاع كلاً من المنهج الاســـتقرائي والمنهج الاستنباطي، ويُعد المنهج الملائم للبحث في ضوء الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها لغرض تكوين الإطار النظري المناســـب للبحث والذي من خلاله تم صـــياغة الفرضـــيات، وبعد ذلك تم الحصـــول على إجابات المشـــاركين لاختبار فرضـــيات البحث بهدف الخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن تعميمها والتوصيات القائمة عليها.

أداة تجميع البيانات:

تم تصـــميم اســـتمارة الاســـتبيان كأداة تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض وتحقيق هدف البحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تعتبر استمارة الاستبيان من أكثر الأدوات الرئيسية لجمع البيانات الملائمة لهذا البحث، وذلك لسهولة هذا الأسلوب وإمكانية توزيعها على نطاق واسع، كما أنه أقل الأساليب تكلفة إضافة إلى سهولة عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبيان (محفوظ، 1999).

حيث قُسمت استمارة الاستبيان إلى جزئيين هما الجزء الأول: وهو يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة البحث من خلال "المؤهل العلمي، التخصص العلمي، ملكية المصرف، الإدارة التابعة لها، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي، مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي"، وقد تم تصميمها بحيث يتضمن كل سؤال مجموعة من إجابات محتملة.

أما الجزء الثاني: قد خصص هذا الجزء لجمع البيانات المطلوبة لاختبار فرضيات البحث الفرعية الخمس، وتم تقسيم هذا الجزء إلى 5 محاور، خصص المحور الأول بتجميع البيانات حول العوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل، أما المحور الثاني فقد خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل، أما المحور الثالث خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل، والمحور الرابع خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل، في حين خصص المحور الخامس والأخير لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل الخاصة إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان المصرفي.

حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "Likert Scale" لقياس ردود المُستجيبين عن فقرات الاستبيان حسب الجدول رقم (1)، كما يبين الجدول رقم (2) مقياساً لتحديد الأهمية النسبية لهذه الردود:

جدول (1): تصنيف درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول (2): مقياس الأهمية النسبية

المتوسط المرجح		اتجاه الرأي	مستوى درجة الموافقة
من	إلى		
1	1.8	غير موافقة بشدة	منخفض جداً
1.8	2.6	غير موافقة	منخفض
2.6	3.4	محايدة	متوسط
3.4	4.2	موافقة	فوق المتوسط
4.2	5	موافقة بشدة	مرتفع

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية، هذه المصارف هي: (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، المصرف المتوسط).

أما عينة الدراسة فتتمثل في موظفي الإدارات الآتية "الإدارة العليا وإدارة الائتمان وإدارة الامتثال وإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى إدارة الرقابة على المصارف بالمصرف المركزي "ورؤساء الأقسام لهذه المصارف، ولقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (230) استبيان، استرجع منها (221) استبيان منها (9) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم الإجابة على بعضها بشكل كلي، وبالتالي فإن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (212) استبيان بنسبة (92%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة كما هو مبين في الجدول رقم (3)، وتعتبر هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة ومن ثم تعميم هذه النتائج المستخلصة على المجتمع محل البحث.

جدول (3): الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة%
استمارات الموزعة	230	%100
استمارات مستلمة	221	%96
استمارات غير صالحة للتحليل	9	%4
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	212	%92

تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

بعد جمع استمارات الاستبيان، تم تفريغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً وتحليلها وذلك من خلال استخدام الأساليب التالية:

1. ثبات أداة البحث:

لمعرفة مدى التأكد من صحة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث الحالية والاعتماد عليها تم استخدام معامل الثبات (Alpha chronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس، أي بمعنى التأكد من أن النتائج ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على المشاركين ذاتهم في أوقات متباعدة، حيث يدل هذا الاختبار إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان، وقد بلغت درجة اعتماد على هذا الاستبيان ككل وفقاً لمقياس ألفا كرونباخ (0.969) وهي نسبة مرتفعة يمكن الاعتماد عليها، ويتضح من الجدول رقم (4) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور البحث، حيث تبين أن المحور الثالث المتعلق بالعوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل على أعلى معامل ثبات بقيمة (0.920)، ويليه مباشرة المحور الأول المتعلق بالعوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.903)، وتحصل المحور الرابع المتعلق بالعوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل على معامل الثبات بقيمة (0.877)، ويليه المحور الثاني المتعلق بالعوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.868)، وفيما تحصل المحور الخامس المتعلق بالعوامل المؤثرة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان

المصرفي على أقل معامل ثبات بقيمة (0.825)، هذه المعدلات المرتفعة تشير إلى درجة عالية من الصدق والثبات في المقاييس على تحقيق أغراض البحث.

2. **صدق أداة البحث:** يتمثل صدق أداة البحث فيما يلي:

- **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك لتجميع الملاحظات الخاصة بهم، وقد تم الاخذ بالملاحظات
- **الصدق الإحصائي:** كما تم اختبار صدق الاستبيان للتأكد من قدرة الأداة على قياس المتغيرات التي وجدت من أجلها، وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ككل لكي يتم الوصول إلى معامل الصدق بقيمة (0.894)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن المقياس يقيس المفهوم الذي نريده.

جدول (4): معاملات ثبات وصدق أداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معاملات	معاملات
1	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل	13	0.903	0.950
2	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل	8	0.868	0.932
3	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل	15	0.920	0.959
4	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل	7	0.877	0.936
5	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بإجراءات الرقابة من مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان	11	0.825	0.908
	إجمالي محاور الدراسة	**54**	**0.969**	**0.984**

3. اختبار الاعتدالية لمعرفة توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov– Smirnov) وذلك للتحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي أم لا، ويتضح لنا من خلال نتائج الاختبار أن قيمة مستوى الدلالة لجميع محاور الدراسة

أقل من 0.05 (0.05 ≥ sig.)، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك قد تم استخدام الاختبارات اللامعلميه لاختبار فرضيات البحث.

قد تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي "Inferential Statistics" اللامعلمية من أجل اختبار فرضيات البحث بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، وذلك باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test) حيث قد تم استخدام هذا الاختبار لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول التالي.

جدول (5): نتائج اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي

المحور	قيمة	درجات	القيمة
الوضع المالى للعميل	0.107	211	0.00
السمعة الشخصية للعميل	0.144	211	0.00
الضمانات التى يقدمها العميل	0.116	211	0.00
نوع النشاط الذى يقوم به العميل	0.153	211	0.00
إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على	0.124	211	0.00

4. التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية:

يتعلق هذا الجزء من البحث بتحليل صفات وخصائص الأفراد المشاركين في البحث وفقاً للاستبيان، وكانت النتائج كالآتي:

أولاً: توزيع المشاركين بالدراسة حسب المؤهل العلمي:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (6) إلى أن معظم المشاركين في عينة البحث من حملة البكالوريوس ونسبتهم (77.3%) من إجمالي المشاركين بعينة البحث، بينما (21.3%) من حملة الماجستير، و(1.4%) حاصلين على درجة الدكتوراه، وبالتالي يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب من التأهيل العلمي العالي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة.

جدول (6): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	بكالوريوس	163	%77.3
2	ماجستير	45	%21.3
3	دكتوراه	3	%1.4
	المجموع	**211**	**%100**

ثانياً: توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي:

تشـــير النتائج إلى أن ما نســـبته (88.2%) تقريباً من عينة الدراســـة هم من تخصـــص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن ما نسبته (11.8%) موزع ما بين إدارة الأعمال والأخرى، وهذه نتيجة تعزى لطبيعة العمل في القطاع المصـــرفي، الأمر الذي يعطي مؤشـــر بأن أفراد العينة على دراية بموضوع الدراسة.

جدول (7): توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	محاسبة	117	%55.5
2	تمويل ومصارف	69	%32.7
3	إدارة أعمال	18	%8.5
4	تخصصات أخرى	7	%3.3
	المجموع	**211**	**%100**

ثالثاً: توزيع المشاركين حسب الإدارة التابعة لها:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى أن معظم المشاركين في عينة الدراسة ما نسبته (31.8%) من إدارة الائتمان، بينما ما نسـبته (36.9%) هم من إدارة المراجعة والمخاطر، أما ما نسبته (31.3%) موزع بين الإدارات الآتية "العليا والامتثال والرقابة على المصارف".

جدول (8): توزيع المشاركين حسب الإدارة التابعة لها

م	البيان	العدد	النسبة
1	الإدارة العليا	25	%11.8
2	إدارة الامتثال	20	%9.5
3	إدارة المخاطر	37	%17.5
4	إدارة المراجعة	41	%19.4
5	إدارة الائتمان	67	%31.8
6	إدارة الرقابة بمصرف ليبيا	21	%10.0
	المجموع	**211**	**%100**

رابعاً: توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية:

يتضح من الجدول رقم (9) أن ما نسبته (22.7%) من أفراد عينة البحث يعملون بوظيفة "مدير عام – مدير إدارة"، بينما ما نسبته (77.3%) من أفراد عينة البحث يعملون ما بين "رئيس قسم – مراجع داخلي – أخرى"، وارتفاع نسبة المدراء ورؤساء الأقسام يعطي مصداقية جيدة للإجابات لأن لديهم معرفة جيدة بالقطاع المصـــــرفي وهذا مؤشـــــر جيد بحكم درايتهم وفهمهم للنظام الائتمان المصرفي، وتعتقد الباحثة أن تكون إجابات العينة ذات موثوقية عالية.

جدول (9): توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية

م	البيان	العدد	النسبة
1	مدير عام	3	%1.4
2	مدير إدارة	45	%21.3
3	رئيس قسم	76	%36.1
4	مراجع داخلي	26	%12.3
5	أخرى "موظف بالإدارات المستهدفة "	61	%28.9
	المجموع	**211**	**%100**

خامساً: توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي:

يشـير الجدول (10) إلى أن ما نسـبته (94.5%) من المشـاركين في البحث تزيد خبرتهم عن خمس سـنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة جيدة في الائتمان المصـرفي ما يعزز الثقة في نتائج البحث، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات (7.6%).

جدول (10): توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي

م	البيان	العدد	النسبة
1	اقل من خمس سنوات	16	%7.6
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	73	%34.5
3	من 10 إلى أقل من 15 سنة	90	%42.7
4	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	32	%15.2
	المجموع	**211**	**%100**

التحليل الوصفي لفقرات الاستبيان:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته واختبار فرضـياته تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير الإجابة الخاصة بآراء المشاركين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبيان، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى متدنية جداً، كما تم تحديد قيمة المتوسط الفرضي بـــ (3) وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3) فهذا يعني موافقة أفراد العينة على هذه الفقرات.

جدول (11): وضع الترتيب العام لمحاور البحث

المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية	الترتيب
الوضع المالي للعميل	3.559	.1679	71.2	2
السمعة الشخصية للعميل	3.550	.2568	71.0	3
الضمانات التي يقدمها العميل	3.409	.1348	68.2	5
نوع النشاط الذي يقوم به العميل	3.583	.2611	71.7	1
إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي	3.467	.1711	69.3	4

نلاحظ من الجدول (11) أن المحور الرابع الذي هو نوع النشـــاط الذي يقوم به العميل جاء في المرتبة الأولى حيث كان المتوسـط الحسـابي له (3.583) والانحراف المعياري (2611)، ثم يليه في المرتبة الثانية المحور الأول وهو الوضـــع المالي للعميل بمتوسـط (3.559) وانحراف معياري (.1679)، ثم المرتبة الثالثة المحور الثاني الذي يتضـمن السـمعة الشـخصـية للعميل حيث كان المتوسط (3.55) والانحراف (2568)، بعد ذلك جاء في المرتبة الرابعة المحور الخامس الذي هو إجراءات رقابة مصـــرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان المصـــرفي بمتوســـط (3.467) وانحراف (1711)، أما المحور الثالث الذي يشـمل على الضـمانات التي يقدمها العميل فكانت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.409) وانحراف معياري (1348).

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضـيات البحث تم صـياغة فرض الرفض (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أكبر من أو يسـاوي المتوسـط الفرضـي المعتمد في هذا البحث وهو (3) ويعبر عنه إحصـائياً كما يلي:

$H_0: \mu \geq 3$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أقل من المتوسط الفرضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$H_1: \mu < 3$

جدول (12) : نتائج اختبار الإشارة لاختبار فرضيات البحث

الفرضيات	المتوسط	الانحراف	قيمة	القيمة
الفرضية الفرعية الأولى	3.559	.168	-14.457	0.000
الفرضية الفرعية الثانية	3.550	.257	-13.829	0.000
الفرضية الفرعية الثالثة	3.409	.135	-14.457	0.00
الفرضية الفرعية الرابعة	3.583	.261	-14.111	0.00
الفرضية الفرعية الخامسة	3.457	.171	-14.422	0.00

تشير نتائج اختبار الإشارة إلى ماياتي:

1. بلغ متوســـط الفرضـــية الفرعية الاولى (3.559) بانحراف معياري (0.168)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالوضـــع المالي للعميل في المصارف التجارية الليبية.

2. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الثانية (3.550) بانحراف معياري (.257) ، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل في المصارف التجارية الليبية.

3. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الثالثة (3.409) بانحراف معياري (.135) ، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالضـــمانات التي يقدمها العميل في المصارف التجارية الليبية.

4. بلغ متوســـط الفرضـــية الفرعية الرابعة (3.583) بانحراف معياري (.261) ، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بنوع النشـــاط الذي يقوم به العميل في المصارف التجارية الليبية.

5. بلغ متوســـط الفرضـــية الفرعية الخامســـة (3.457) بانحراف معياري (.171) ، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأننا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي

تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على متخذ القرار في المصارف التجارية الليبية.

يمكن تلخيص نتائج الفرضيات للوصول إلى نتيجة الفرضية الرئيسية بالجدول التالي:

جدول (13): نتائج الفرضيات

الفرضية الصفرية	قبول	رفض
الأولى		✓
الثانية		✓
الثالثة		✓
الرابعة		✓
الخامسة		✓
الرئيسية		✓

من خلال ما سبق نلاحظ أن جميع الفرضيات الصفرية تم رفضها في هذا البحث الذي يقوم على معرفة أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، مما يعني أن هناك أثر لهذه المخاطر على القرار عند منح أو رفض الائتمان المصرفي للعملاء.

نتائج البحث

بعد انتهاء من تطبيق الاختبارات الإحصائية الخاصة بالبحث، وذلك من خلال التحليلات السابقة للبيانات واستطلاع آراء أفراد العينة في المصارف التجارية الليبية واختبار فرضيات البحث والتي منها تم رفض الفرضية الرئيسية، تم التوصل إلى أهم النتائج كالآتي:

1. يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل.
2. يوجد أثر لمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالوضع المالي للعميل.
3. يوجد أثر لمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالسمعة الشخصية للعميل.

4. يوجد أثر للمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصـــارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي.
5. يوجد أثر للمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصـــارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالضمانات التي يقدمها العميل.

توصيات البحث:

بناءً على ما توصل إليه البحث تم اقتراح بعض التوصيات:

1. ضـــرورة زيادة اهتمام وتوعية متخذي قرار منح الائتمان في المصـــارف التجارية الليبية للمخاطر الائتمانية التي تنجم عن عملية اتخاذ القرار الائتماني وانعكاســاتها الســلبية على الأداء المصرفي.
2. أهمية اسـتعانة المصـارف الناشـئة بخبرات إدارات الائتمان في المصـارف الكبيرة للحد من مخاطر الائتمان لما يتوفر لدى هذه الإدارات من خبرات ومؤهلات تقنية عالية.
3. أن يطلع متخذي قرار منح الائتمان على البحوث والدراســات التي تمت في مجال عملية اتخاذ القرار لكي يكونوا أكثر إدراكاً لها وإلماماً بها ولآثارها على قراراتهم الاقتصادية.
4. ضـرورة تطوير ثقافة منح الائتمان بالمصـارف التجارية الليبية من خلال العمل على تدريب متخذي قرار منح الائتمان، وذلك عن طريق إجراء دورات تدريبية في هذا المجال حتى ينعكس بالإيجاب على تلك القرارات.

المراجع:

1. أبو خزانه، إيهاب، (2007)، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك الإسكندرية، مصر.
2. أبو شيخه، رائد، (2016)، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. أبو عيدة، عمر محمود، (2017)، أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المملكة المتحدة.
4. أرشيد، عبدالمعطي؛ جودة، محفوظ، (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
5. أنجرو، إيمان، (2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد، في جامعة تشرين، دمشق، سوريا.
6. بدارين، لؤي، (2019)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
7. الجهاني، أحمد محمد، (2019)، مدى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
8. جهاد، حفيان، (2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

9. حسين، رحيم؛ حمود، سليم، (2008)، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي برج بوعريريج.
10. حنفي، عبدالغفار؛ أبو قحف، عبدالسلام، (1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
11. السلوداى، عبدالرحمن، (2020)، مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
12. الشيخلي، هديل أحمد، (2012)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
13. طارق، طه، (2007)، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
14. عيسى، أمجد، (2004)، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
15. غنيم، أحمد، (1999)، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الإسكندرية، مصر.
16. كرار، عمر محمد أحمد إبراهيم، (2015)، أثر المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
17. لبصير، صورية، (2015)، تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة المسيلة، بو سعادة، الجزائر.

18. مانع، نصـــيرة، (2018)، أثر مخاطر الائتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

19. محمـــد مفلح، حسن، (2018)، أثر الضمانات المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان في قرار منح الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

20. محفوظ، ظاهرة الكلالدة، (1999)، أساليب البحث العلمي، دار زهران، الأردن.

21. نصار، صديق توفيق، (2005)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة – دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

22. Samuel O., (2015), The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria.

23. Zer I., (2017), Information Disclosures, Default Risk, and Bank Value.